مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية المجلد (3) العدد(12)– ديسمبر 2024م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812–145 x الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812– 5428
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eng

حكم الاطراد عند شُرّاح جمل الزجاجي

أ/ كوثر محمود محمد عزيز
باحثة دكتوراه بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب – جامعة المنصورة

Journal of Arabic Language and Islamic Science Vol (3) Issue (12)- Des2024
Printed ISSN:2812-541x On Line ISSN:2812-5428
Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

حكم الاطراد عند شُرّاح جمل الزجاجي

أ/ كوثر محمود محمد عزيز

باحثة دكتوراه بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب – جامعة المنصورة

ملخص

يتناول هذا البحث حكم الاطراد عند شراح جمل الزجاجي، فيبدأ بتوضيح مفهوم الاطراد في الأحكام النحوية، حيث إنه يُعبَر عنه بمصطلحات أخرى، هي:" الغالب، والكثير، والشائع"، فهو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة، وهو ما يدل الكثرة المتتابعة لنص من نصوص العرب ودل الاستقراء على اطراده في كلامهم، وترتب عليه حكم أو تقعيد اكتسب الاطراد لعدم مخالفته أو مناقضته غيره من الأحكام أو القواعد، أي: أن الاطراد يكون في السماع والقياس معا، "أما في السماع فيكون قليلا أو نادرا أو شاذا، فمعناه كثرة ما ورد عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يُرى قليلا أو نادرا أو شاذا. أما الاطراد في القياس فموافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل، أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف، وقد ورد في عشرة موضعًا في كتاب الجمل للزجاجي. وقد قدمت الدراسة نماذج لاستقراءات النحاة، وبيَّنت أثر الاستقراء، في أحكامهم، كما ناقشت الدراسة جل الآراء المذكورة، وحاول الباحث تقويم بعض الآراء والأحكام، وترجيح البعض، ودفع البعض الآخر، ملتزما الموضوعية في المناقشة والطرح قدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية: الاطراد – الجمل – الزجاجي.

Abstract

This research deals with the rule of regularity according to the commentators of Al-Zajjaji's sentences. It begins by clarifying the concept of regularity in grammatical rules, as it is expressed by other terms, namely: "the predominant, the abundant, and the common." It is what continued from speech in parsing and other places of industry, which indicates the successive abundance of a

text from the texts of the Arabs, and induction indicates its regularity in their speech, and a rule or rule was based on it that acquired regularity because it does not contradict or contradict other rulings or rules, that is: regularity is in hearing and analogy together, "As for hearing, it is little or rare or irregular, so its meaning is the abundance of what was reported from the Arabs, an abundance that denies the one being compared to it from being seen as little or rare or irregular.

As for regularity in analogy, it is the agreement of the one being compared to a rule, whether this rule is original, such as the rule of raising the subject, or secondary, such as the rules of i'lal, substitution, and deletion. It was mentioned in ten places in Al-Zajjaji's book Al-Jamal.

The study presented models of grammarians' inductions, and demonstrated the effect of induction on their judgements. The study also discussed most of the aforementioned opinions, and the researcher tried to evaluate some opinions and rulings, give weight to some, and reject others, adhering to objectivity in the discussion and presentation as much as possible.

المقدمة

الأحكام النحوية ما هي إلا نتاج استقراء كلام العرب وتتبع لنصوص اللغة التراثية التي تنتمي لعصور الاستشهاد، وهذه الأحكام تتسم بالثبات غالبًا؛ إذ إنَّ الحكم مقترن باطراد ظاهرة ما، ولقد اتخذ النحاة في تصنيف الأحكام، وتعيين مصطلحاتها تتبع الظواهر اللغوية ومنهج الاستقراء وجمع المتشابهات وملاحظة اختلاف الجزئيات، ثم تصنيف الأحكام في ضوء المادة المروية المجموعة إلى أحكام بعضها يرتبط بالكم، وأخرى ترتبط بالنوع، وهذا التصنيف "يبدأ من نقطة الانتهاء من جمع المادة المروية؛ فبعد جمع المادة تصنَّف تصنيفا إحصائيا، أو لها المطرد، ثمَّ القليل، والنادر، والشاذ"، فقد أطلقوا هذه المصطلحات لوصف المرويات أو "بعبارة أدق: لكمية النصوص المستقرأة".

تدور دراسة هذا البحث في ضوء " **الأحكام النحوية عند شرح جمل الزجاجي**" وهي دراسة مقارنة تهدف إلى الآتي:

- حصر حُكم الاطراد عند شراح جمل الزجاجي.
- الوقوف على الفوارق المنهجية في تناول الأحكام النحوية بين الشراح، وماهي الأحكام التي شاعت أو لم تشع عند هؤلاء الشراح.
- الوقوف على موقف شرح الجمل الزجاجية من الأحكام النحوية، فأردت معرفة تناولهم لهذ الأحكام ومراتبها عنهم من حيث القبول والرد.

وهذا هو الهدف من دراسة حُكم الاطراد عند شراح جمل الزجاجي، وسوف نتناول دراسته مفهومه، وبيان الحكم عند الشراح:

الاطِّـــرَاد

لغة واصطلاحا:

المُطَّرِدُ لغةً:

إن الاطراد مصطلح يعبر عن الكم المنصوص عليه بكثرة، دون تحديد أو تعيين لهذا الكم، بيد أنه كمٌّ كبير يُعبَّر عنه بمرادفات أُخر، هي: الغالب، والكثير، والشائع. وفي لسان العرب (تـ: 711 هـ): وَ اطَّرَدَ الشَّيءُ: تَبِعَ بَعْضُهُ بَعْضًا وَجَرَى[1]. ويأتي بمعنى الاستقامة؛ إذ يقول: " وَ اطَّرَد الأمْرُ: استَقَامَ، ومنه قول الخليل بن أحمد (تـ:170هـ): أمْرٌ مُطَّرِدٌ: مُستَقِيْم على جِهَتِهِ"[2].وهما متقاربان في الدلالة؛ إذ إنَّ ما جاء على قواعد اللغة يُعَدُّ مُستقيمًا مُطَّرِدا. ومادة (ط ر د)، تقول: "اطرد الماءُ،

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، مادة (ط ر د)، ج30، صـــ 2652.

[2] كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 2003م، مادة (ط ر د)، ج3، صـــ 42.

وجدولُ مُطَّرِدٌ. وماءٌ طَرِدٌ: تَطَّرِدُ فيه الذَّوّابُ، وتَخوضه. ورُمْحٌ مُطَّرِد، ومُطَّرِدُ الأنابيب والكعوب. قال الأعشى[1]:

وأَجْـــــــرَدَ مُطَّـــــــــــــــــرِدٍ كالشَّـــــــــطَـــــنْ[2]

وحديث وكلام مُطَّرِدٌ، وهذا لا يطِّردٌ في القياس، واطَّرَدوا في المسير: تتابعوا[3]

- **المُطَّرِدُ اصطلاحًا:**

فيُعنى به كما يُفْهَمُ من كلام ابن جني (تـــــ: 392هـــ): هو " ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة"[4]. فشرط المطرد كما يُفهم من التعريف اللغوي والاصطلاحي الاستمرار، وعدم التخلف.

وبناء على ما ورد من تعريف المطرد لغةً واصطلاحًا يثبت لدينا حقيقة كون المطرد: ما يدل على الكثرة المتتابعة لنصٍّ من نصوص العرب، ودَلّ الاستقراء على اطراده في كلامهم، وترتب عليه حكم أو تقعيد اكتسب الاطراد لعدم مخالفته أو مناقضته غيره من الأحكام أو القواعد، أي أن الاطراد يكون في السماع والقياس معًا، " أما في السماع فمعناه كثرة ما ورد عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يُرَى قليلاً أو نادرًا أو شاذًا، وأما الاطراد في القياس فموافقة

---

[3] هو أبو بصير ميمون بن قيس، الأعشى الكبير أحدُ ثمانيةَ عشر أعشى، كان جاهليًا، فحلاً من فحول الشعراء، لُقِّب بصناجة العرب لجودة شعره، أدرك الإسلام، ومات قبل أن يُسلم. انظر: طبقات فحول الشعراء: 25/1 (الشعر والشعراء) لابن قتيبة: 25/1، (معجم الشعراء) للمزرباني: 537.

[4] عَجُز بيتٍ من المتقارب، صدره: * وذَاَ هَبَّةٍ غامضًا كلْمُه * انظر ديوان الأعشى: 25/1، و(دواوين الشعراء العشرة) صنعة: محمد فوزي حمزة، صـــ 361، مكتبة الآداب، ط:1، 2007م.

[4] (أساس البلاغة) الزمخشري: 66/2، طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة – القاهرة، 2003م.

[5] الخصائص: 98/1، المزهر: 277/1، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: 190.

المقيس عليه لقاعدة، سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل، أم فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف"[1]، ومن ذلك ما يأتي:

❖ **مسألة باب كم**

قال أبو القاسم الزجاجي (تـــ340هـــ) "تقول كَمْ رَجُلا قصدك فتكون في موضع رفع إلا أن ما بعدها منصوب أبدًا إذا كانت استفهاما على التمييز إلا أن يدخل عليها حرف خَفْضٍ فيكون لك فيما بعدها النصب على أصل الاستفهام والخفض على إضمار مِنْ وذلك قولك بكَمْ دِرْهَمًا اشتريت ثوبك وبِكَمْ دِرهَمِ اشتريتَ ثوبكَ فالنصب على تقدير قولك أَبِعِشْرين درهما والخفض على تقدير قولك بِكَمْ مِنْ درْهَمٍ اشتريتَ فأضمرت مِنْ وخفضت بها وإنما جاز إضمار مِنْ هنا وإن كانت حروف الجر لا تُضْمَرُ لأنه قد عرف موضعها **فكَثُرَ** استعمالها فيه، فجاز إضمارها لذلك **ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين**"[2].

❖ **ومن هنا نرى آراء الشراح في كتاب الجمل للزجاجي:**

وقد حكم ابن السيد البطليوسي "تـــ521هـــ" على هذه الظاهرة عندما ذكر من خفض ما بعد كَمْ في الاستفهام بإضمار مِنْ فهو مذهب سيبويه، وجمهور النحويين، قال سيبويه: وسألته يعنى الخليل عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جروا فإنهم أردوا معنى من، ولكنهم حذفوها تخفيفًا على اللسان، وصارت على عوضُا منها[1].

---

[1] الأصول دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب د. تمام حسان: 156، طبعة عالم الكتب، 1420هـــ /2000م.

[2] كتاب الجمل للزجاجي، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب الأستاذ بكلية الآداب بالجزائر، صـــــ 146، طبع بمطبعة كربونل بالجزائر، سنة 1926م.

[1] إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تـــ أبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، تـــــ521هـــــ، تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتي، صـــــ201، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2003م.

وأما قول أبي القاسم: إنه لا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين، فليس بصحيح؛ لأن أبا جعفر بن النحاس، قال: أكثر النحويين يذهبون إلى أن جذعًا مخفوض بإضمار من، وعلى عوض منها، وقد حكى عن أبى إسحاق الزجاج أنه قال: هذا التقدير عندي خطأ؛ لأن حروف الخفض لا تضمر، إلا أنه يجوز الخفض على وجه آخر، وهو أن (يخفض) بها في الخبر، ألا ترى أنهم قد أجازوا النصب بها في الخبر على التشبيه لها بالاستفهام، فكذلك (يخفض) بها في الاستفهام تشبيهًا بالخبر، فهذا أبو إسحاق يختار ألا يضمر من وهو شيخ أبي القاسم وإمامه[2].

قال أبي الحسن بن خروف "تـــ609هـــ" أن الخفض بإضمار حرف جر حذف تخفيفًا وأنيب منابه الحرف الأول – وهو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة[3]، وزعم ابن باشاذ أنّه ليس بمذهب المحققين، وقوله فاسدٌ وإضمارُ الحرف نصٌّ مِن جميعهم إلا الزجاج وحده، وقد أضمرت حروفُ الجرِّ في مواضع منها "رُبَّ"، وحرفُ القسمِ، وفي قول رؤبةَ: "خيرٍ_عافاك الله" حين قيل لهُ: "كيفَ أصبحتَ؟"، وقوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ [4]النساء [1] ، أي "وبالأرحام" في قول سيبويه رحمه الله وهو في الشعر كثيرٌ[5].

وقولُه: (ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين) وقد حكى النحاس عن شيخه أبي إسحاق أنه كان يخفض هنا بـــــ "كم" ولا يحذف شيئًا، ولا يمكن الخفضُ بها لأنها بمنزلة عدد ينصبُ ما بعده، ولا يجوزُ فيه الخفضُ، فكذلك ما حُمِلَ عليه وجُعِلَ بمنزلته[6].

---

[2] المصدر السابق صـــــ201.

[3] شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي، تـ 609هـ، تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب، صـ 653، دا النشر جامعة أم القرى حيث إنها كانت من الرسائل الموصي بطبعها، ط1، 1998م.

[4] النساء 1/4.

[5] المصدر السابق صـــــ 654.

[6] شرح جمل الزجاجي، بن خروف الإشبيلي، صـــــ655.

قال ابن أبي الربيع "تـــ **688هـــ**" في أنها حرف، ذهب البصريون إلى أنها حرف، وذهب بعض الكوفيون إلى أنَّها اسم. وأخذ به ابن الطرواة فقال في قولك: رُب رجل لقيتُه: إن (رُبَّ) مبتدأ و(رجل) مخفوض بالإضافة، و (لقيتُه) خبر عن هذا المبتدأ، وجعله بمنزلة قولهم: كَمْ رجلٍ لقيتُه؟. وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح[1]، لأنَّ (ربَّ) كلمة تدل على معنى في غيرها، فيستقر أنها حرفٌ، ولا يُزَال عن ذلك إلا بدليل يدل على الاسمية وكذلك كان ينبغي أن يقال في (كم) إنها حرف، لأنها دالة على معنى في غيرها، إلا أنَّا وجدْنا العرب حكمت لها بأحكام الأسماء، فأَدْخلت عليها حرف الجر فقالوا: بكم رَجُلٍ مَرَرْت؟ وَوُجِدَ الكلام يستقلُّ بها مع الاسم فقالوا: كَمْ رَجُلٍ عندَك؟ وكم عاقلٍ في الدُنيا؟. و (رُبَّ) لم تستعمل هكذا، لم يُقَلْ: رب رجل مررت، ولا قالَت العرب: رُبَّ رجلٍ قائلٍ هذا، فعلمنا بهذا كله أنَّ العرب فَرَّقت بين (رُبَّ) و(كَمْ) على ما يقتضي القياسُ فيها، وأنَّ (كَمْ) خرجت عن قياسها[2].

ومما يدلك على أن العرب فرّقت بين (كم) وبين (ربَّ) أنّك تحذف مخفوض (كَمْ) فتقول: كَمْ عندي، وكمْ ضربتُ، تريد: كم رجلٍ ضربتٌ، وكم غلامٍ عندي، ولا تقول: رُبَّ عندي، تريد رُبَّ غلام عندي، فدل هذا على أن (رب) ليست باسمٍ وإنما هي حرفٌ، ولا يبْعُد أنْ تُستعْمَلَ اسماً في الضرورة، فيقال: رُبَّ رجلٍ عاقلٌ، برفع عاقل، ويكون هذا بمنزلة استعمال (عَنْ) اسماً.

قال ابن عصفور "تـــ**669هـــ**" أنها تنقسم قسمين: استفهامية وخبرية، فالاستفهامية هي التي تستدعي جوابًا، والخبرية هي التي لا تستدعي جوابًا، وكلاهما مبني، وذهب الفراء إلى أن كم مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية، فالأصل

---

[1] البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، توفي 688هـــ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، نشر دار الغرب الإسلامي، ط1،ص 860، سنة 1986.

[2] المصدر نفسه ص 861.

عنده فيها كَمَ، لأن حرف الجر إذا دخل على ما الاستفهامية حذف منها الألف، وسكن ميم كم لكثرة الاستعمال كما قالوا: فيمْ ولِمْ[3].

فإذا قلت: كم رجلًا عندك؟ فالمعنى عنده: كأيّ شيء من الرجال عندكَ، وكنّيتَ بأيّ عن عدد، ورأى أَنّ هذا أولى من أن يثبت في أسماء الاستفهام مالم يستقر فيها، وحكى عن هذا المذهب ابن كيسان وهو باطل لأنها يدخل عليها حرف الجر وحرف الجر لا يدخل على مثله، وكم اسم مبهم فلابدَّ لها من تمييز، وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب وتمييز الخبرية مخفوض، ويكون مفردًا وجمعًا[1].

وزعم الزجاجي أنه لا يجوز حمل الاستفهامية على الخبرية ولا حمل الخبرية على الاستفهامية، وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إضمار من بشرط أن يتقدم على كم حرف جر نحو قولك: بكم درهمٍ اشتريت ثوبَكَ، وجعل حرف الجر ينوب مناب مِنْ، وهذا الذي قال يمكن لأنّ العوض لا يقع موقع ما عُوض منه نحو التاء في زنادقة لأنها عوض من الياء في زناديق، ولم تقع موقعها. فقوله في الاستفهامية صحيح وأما الخبرية فمذهبه فيها فاسد. لأن سيبويه رحمه الله حكى نصب تمييز كم الخبرية من غير فصل حملًا على الاستفهامية وعلى ذلك قول الشاعر:

كم عـــمةٍ لكَ يا جريرُ وخالـــــــــــــة فدعاءَ قد حَلَبَـــــــــتْ عَلَـــــــــــــيّ عِشارِى[3]

---

[3] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، توفى 669هـ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص46، سنة 1971م.

[1] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي، ص 46.

[3] للفرزدق، الفدعاء، التي خرج مفصل ابهامها مع ميل في قدمها قليل، وقيل: الفدع اعوجاج في أصابع اليد إشارة لكثرة حلبها النوق وهو من أعمال الراعيات، عشار جمع عشراء وه الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر وبعد أن تلد يظل الاسم عالقا بها، وقوله علي: يريد على كره مني لأنه يترفع عن أن يخدعه هؤلاء النوق. ويروى البيت برفع عمة ونصبها وجرها.

ويجوز الفصل بين تمييز كم الاستفهامية وكم بالظروف والمجرور نحو قولك: كم في الدارِ رجلًا، ولا يجوز الفصل بين تمييز كم الخبرية وبين كم إلا في ضرورة شعر كقول الشاعر:

كَـــــــــــمْ دونَ سَلمـــــــــــى فَـلَـــــواتٍ بيـــــــــــدِ[4]

وزعم يونس أنه لا يجوز الفصل في الشعر إلا بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين واستدلّ على ذلك بأن قال: إذا فصلتَ بالظرف التام يكون خبرًا فكأنك قد فصلت بالخبر وذلك لا يجوز، وهذا باطل لأن العرب لا تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل[1].

فكَمْ لا يخلو أن يكون قبلها حرف أو لا يكون، فإن تقدم عليها حرف جر فهي في موضع خفض به، وإن لم يتقدم عليها حرف جر فلا يخلو أن تكون كناية عن ظرف زمان أو ظرف مكان أو لا تكون كناية عن شيء من ذلك.

وقال أبي إسحاق الغافقي "ت**716هـ**" اعلم أن "كم" إذا دخل عليها حرفُ جر، نحو: بكم، فهي في موضع خفض، وإن لم يدخل عليها حرف الجر، وليس بعدها فعل فهي في موضع رفع بالابتداء، نحو كم من رجلٍ في الدار، وكذلك إذا كان بعدها فعل وفيه ضمير مرفوع يعود على "كم" نحو: كم رجلًا جاءك؟ وكذلك إذا كان بعدها ضمير مجرور في موضع رفع نحو: كم رجلاً مُرَّ به، وإن كان بعدها فعل قد

---

[4] للمتنبي، قافية الدال حيث كان يمدح سيف الدولة، ويرثي ابن عمه أبا وائل تغلب بن داود بن حمدان، وقد توفى في حمص سنة ثمانٍ وثلاثين وثلاثمائة، البيداء: الفلاة، جمعها بيد؛ سميت بذلك لأنها تبيد سالكها. وهنا يتأسف على بعد أحبته عنه يقول: أما الأحبة فبعيدون عني، فليتك أيها العيد كنت بعيدًا عنى وكان ما بيني وبينك من البعد ضعف ما بيني وبين الأحبة؛ يعني أنه لا يسر بعود العيد مع بعد الأحبة.

[1] شرح الجمل للزجاجي ، ابن عصفور ، ص 50.

اتصل به ضمير منصوب عائد على "كم" نحو: كم رجلًا ضربتُهُ، أو مجرور في موضع نصب، نحو: كم رجلًا مررت به، فيجوز لك في إعراب "كم" [2]وجهان:

- أحدهما: أن تكون في موضع رفع بالابتداء، وهو أجود.
- الثاني: أن تكون في موضع نصب بإضمار فعل "من".

فإن وقع بعدها الفعل وليس فيه ضمير يعود على "كم" فتعرب بحَسَبِ مفسِّرِهِا، فتقول: كم رجلًا ضربت؟ فتكون مفعولاً مقّدما، وتقول: كم يومًا سرت، فتكون ظرفَ زمان، وكم ميلًا سرت، فتكون ظرف مكان، وكم ضربَةً ضربت، فتكون مصدرًا وهكذا جميع أسماء الأعداد تُعرب بحسبِ مفسرها.

قال يحيى ابن حمزة العلوي "تـــ749هـــ" أن كم الخبرية والاستفهامية يشتركان في جواز حمل كل واحد منها على أختها، فيما يختص به من الحكم، فالخبرية محمولة على الاستفهامية في نصب مميزها عند وقوع الفصل، لأن مميز الاستفهامية منصوب بكل حال، وقع الفصل، أو لم يقع، فأما الخبرية فلا يكون منصوبًا غلا عند وقوع الفصل، أو لم يقع، فأما الخبرية فلا يكون منصوبًا إلا عند وقوع الفصل، فتقول فيها، كم لك غلامًا، وكان أصله أن يقع مجرورًا، لكنه لما وقع الفصل بطل الجر، لأن المضاف لا يفصل بينه وبين المضاف إليه، فلهذا وجب نصبه حملًا عليها، وأما الاستفهامية فإنها قد تحمل على الخبرية في جواز إضافتها إلى ما بعدها، لأن مميز الاستفهامية منصوب، وقد يجر حملًا على الخبرية، كما في قولك: على كم جذع بنى بيتك؟ قال سيبويه: سألت الخليل عن قولهم: على كم جذع بنى بيتك؟ فقال لي: القياس هو النصب، لأنه من مواضع الاستفهامية، فجره إنما هو حمل على الخبرية، وهذا هو الأقوى[1]، والأحسن، وهو اختيار أبي إسحاق الزجاج، وأبي على الفارسي، وارتضاه هشام الكوفي من نحاة البصرة، فأما الخليل وسيبويه فالجر عندهما هو بإضمار مِنْ، وهذا فاسد، فإن الجر بإضمار الحرف لا وجه له،

---

[2] شرح جمل الزجاجي، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي، المتوفي 716هـــ، تحقيق حمود بن عتيق بن راضي المعبدي الحربي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، ص 95، سنة 1996م.

[1] المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ص 488.

وفيما ذكرناه من الجر بالمشابهة بالخبرية وسعة عن إضمار الحرف"[2]. **فأما قول أبي القاسم: أنه لا خلاف بين النحاة في الجر بإضمار الحرف** ها هنا فاسد، فإنه كما ترى يضعف من جهة النظر، لضعف إضمار حرف الجر، فهو خطأ من جهة النقل، فإنا حكينا خلاف من ذكرناه من النحاة في جره بالمشابهة، فإذا لا وجه لما ادعاه أبو القاسم من ذلك، فهذا ما أردنا ذكره في وجوه المشاركة بينهما.

يقول أبو عبد الله الفخار "تـــ754هـــ" في دخول الخافض على كم كقولك: على كَمْ جذعٍ بيتُك مبنُّي؟ والأظهر انها غير زائدة؛ لأن الزائد إذا كان موجود فهو في نية السقوط، فكيف ينوى إثبات ما هو في نية السقوط، في حال وجوده، هذا بعيد فتأمله[1].

ووقع الخلاف هنا في موضعين:

- أحدهما في جواز جمع المفسِّر، وهو مذهب الكوفيين، ومنع ذلك البصريون، وما أوهم ذلك فهو عندهم محمول على الحال، كقول العرب: كم لك غلمانًا، فغلمانًا ها هنا حال عند البصريين، والمفسر محذوف تقديره: كم شخصًا لك في حال كونهم غلمانا، ولو كان غلمانا تمييز كما يقول الكوفيون لجاز تقديمه على "لك" وذلك غير مسموع، فدل امتناع تقديمه على المعنى الذي هو لك على أنه حال، لأن الحال هي التي تقديمها على العامل فيها إذا كان معنى، فهذا أصح، والله أعلم.
- والموضع الثاني المختلف فيه هو جر المفسر بعد "كم" هذه، فذهب الجمهور إلى أنه مجرور بإضمار "مِنْ"، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن جره بإضافة "كم" إليه بالحمل على الخبرية، كما حملت الخبرية عليها في نصب مفسرها، فتكون كل واحدة منهما محمولة على صاحبتها، والأصح قول الجمهور؛ لأنه كما يقول

---

[1] المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي، توفى 749هـــ، تحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي، الناشر مكتبة الرشد، ط1، ج1، ص 487، سنة 2009م.

[1] أبو عبد الله وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، توفى 754هـــ، إعداد حماد بن محمد خامد الثمالي، رسالة دكتوراه، 1410هـــ، ص 612.

الزجاج لم يُشترط في جر ما بعدها دخول خافض عليها، وهذا شبيه برد سيبويه على الخليل في مسألة "إذن" من النواصب، وذلك أن إذن تنصب الفعل بنفسها بشروطها المذكورة في بابها[2].

وحكى عن الخليل أن النصب بعدها بإضمار "أن" كـــ(حتى)، فقال سيبويه: لو كان على ما يقوله الخليل رحمه الله لم يشترط في انتصاب الفعل بعدها تقدمها، فكنت تقول: زيد إذن يكرمك بالنصب، وهذا غير جائز، فدل على صحة القول الأول، وأنا بناؤها، فلتضمنها معنى حرف الاستفهام، ولا سؤال في بنائها على السكون؛ لأنه الأصل. ويجوز جر مفسرها بمن لفظا مطلقا متصلا أو منفصلا كقولك: كم من كتابٍ عندي، وكم عندي مِنْ كتابٍ، فإذا حذفت "من" لزم انتصابه مع الفصل، وجاز مع الاتصال حملًا على الاستفهامية[1].

قال ابن هشام الأنصاري "تـــ761هـــ": إذا أدخلت على كم حرفًا من حروف الجر وهي استفهام كان لك في الاسم بعدها النصب على التمييز، والخفض على إضمار حرف جر وذلك قولك: بكم درهمًا اشتريت ثوبك؟، وإن شئت قلت بكم درهمٍ اشتريت ثوبكَ، فتخفض الدرهم بعد كم بإضمار مِنْ كأنك قلت: بكم من درهم اشتريت ثوبك ولا يجوز إضمار حرف الخفض إلا في هذا الموضع خاصة، إذا أدخلت على كم حرف خفض فإن العرب تكلمت به ولا اختلاف بين النحويين في ذلك[2]. وإذا جعلت كم بمعنى رب خفضت ما بعدها، وكانت بمنزلة عدد غير منون تقول كم رجلٍ مربي- فكم بمعنى رب، فرجل خفض بكم.

---

[2] المصدر السابق، ص 613.

[1] قال سيبويه: "واعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم منون" الكتاب: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988م. ج2، ص161.

[2] شرح جمل الزجاجي، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، الأنصاري، توفي 761هـــ، تحقيق الدكتور على محسن عيسى مال الله، بيروت، ص 216، الناشر عالم الكتب، 1985م.

❖ **مسألة باب التأريخ**

قال أبو القاسم الزجاجي "أن التأريخ محمول على الليالي دون الأيام لأن أول الشهر ليلة فلو جل التأريخ على الأيام سقطت من الشهر ليلة، فتؤنث التأريخ لما ذكرت لك فتقول لخمس خَلَوْنَ من الشهر ولِست خلونَ منه فَيَقَعُ التأريخ على الليالي دون الأيام لأنه قد عُلم أن مع كل ليلة يوما وليس في العربية موضع **يُغَلّب** فيه المؤنث على المذكر إلا في التأريخ فأما سوى ذلك فإنه **يُغَلَّب** فيه المذكَّرُ على المؤنث... فتقول لرَجُل معه خَمْسُ نِسْوَةٍ هذا سادِسُ ستَّةٍ أي أَحدُ سِتةٍ **فتغلب** المذكّر وتَثْبِتُ الهاء إلا في التأريخ فإنك **تغلب** فيه المؤنث على المذكّر"[3].

❖ **ومن هنا نرى آراء الشراح في كتاب الجمل للزجاجي:**

قال أبي الحسن ابن خروف" التأريخُ: حصرُ جزء من الزمان بالعدد، وأرخت العربُ بالليالي لأنَ الشهرَ قمريّ مبْدَؤُه باللّيلِ عندَهم، فاللّيلُ سابقُ النَّهارِ في دخول الشهر، فخصّوا اللّيالي بالذِّكر لذلكَ، ولو أرَّخوا بالأيَّام لعُلِمَ أنَّ مع كلِّ يومٍ ليلةً متقدِّمةً لكونها السَّابقةَ في دخول الشهرِ، وليسَ في هذا تغليبُ مؤنث على مذكّرٍ في لفظٍ؛ لأنك إذا قلتَ: (كتبتُ لخمسِ ليالٍ) لَمْ تُدْخلِ الأيامَ تحتَ لفظِ هذا العدد، بل الأيامُ خمسةٌ غيرُها لَمْ تَذْكرْ لدلالَة المعنى عليْها، ولا يكونُ ذلكَ في غير العدد؛ لأنَّه ليسَ مِن ليلةٍ إلاَّ وبعدها يومٌ، فدلّتْ كلُّ ليلةٍ على يومِها وأدرجَتْهُ؛ وليسَ كذلكَ (الفواطمُ وزيدٌ خرجوا)؛ لأنَّ (زيدًا) داخلٌ في الضمير الرَّاجعِ إلى ما تقدَّمَ، فوقعَ الخبرُ عنهما معًا"[1].

وكذلك إذا قلتَ: (كتبتُ لعشر بين يومٍ وليلةٍ)، إنَّما أردتَ (عشرًا وعشرةَ أيامٍ)، ودخلت الأيامُ بالمعنى حينَ عُلمَتْ، وجئتَ بالمجرور والمعطوف تأكيدًا؛ ولو قلتَ:

---

[3] كتاب الجمل للزجاجي، ص 156.

[1] شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن على بن محمد بن علي بن خروف، الإشبيلي، ص 681.

(عشرًا بينَ عبدٍ وأمةٍ) لَمْ يجزْ إلاّ (عشرةٌ)، ولا يكونُ إلاَّ خمسة ذكورٍ، وخمسَ إناثٍ فاعلْمهُ بنصِّ سيبويهِ –رحمَهُ اللهُ– في كلِّ ما ذكرتُ.

فإذا بدأت بأول الشهر قلت: (كتبتُ غرة شهر كذا)، و(مستهلَ شهر كذا)، أو (لليلة خلتْ)، و(لليلتين خلتَا)، و(لثلاثِ ليالٍ خلوْنَ) إلى العشرِ، وإن شئت حذفتَ الليالي فقلت: (لثلاث خلونَ)، و(عشرٍ خلونَ)، وإن شئت قلتَ (خلتْ) و(بقيتْ)، ولفظُ الجمعِ أحسنُ مراعاة للفظِ (التمييز)، وكذلك تقولُ: "لعشرينَ لَيْلَة خَلَتْ أو بقيتْ"، و"لإحدى عَشْرَةَ لَيْلَة خَلَتْ"، و" لِخمسَ عشرَةَ" ، و" لِتسعَ عشْرَةَ مَضَتْ"، إن شئتَ حذفتَ اللّيْلَةَ، وإن شئتَ قلتَ: " خَلَوْنَ"، أو " بَقِيْنَ" ، والإفرادُ أحسنُ مراعاةٌ للفظِ التمييز (الذي) وهو مفردٌ[2]، وتقولُ في نص الشهر إن شئت: "كتبتُ منتصف شهر كذا"، أو آخره: "مُنْسَلَخَ شهرِ كذا" ، أو " عَقِبَ شهرِ كذا"، وفي الثلاث الباقية وما دونها.

قال ابن عصفور" التأريخ ذكر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر عنك من عدد الليالي والأيام، وذلك أنَّك إذا أتيت بعدد واقع على ليالٍ أو أيام فلا يخلو من أن تقصد بذلك إعلام قدر ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر أو لا تقصد ذلك[1].

فإن لم تقصد ذلك فلابد من ذكر مفسر المعدود فتقول: قمتُ ثلاث ليالٍ أو ثلاثة أيامٍ، ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أو تأنيث، ولا يجوز حذف التمييز إلا إذا كان ما يدل عليه، وإن قصدت بذلك تعريف ما بينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر عنك من الزمان فلا يخلو من أن تؤرخ بالنظر إلى أول سنة أو شهر أو بالنظر إلى الليالي والأيام.

واختُلف في السبب الموجب لذلك فمنهم من قال: إنَّما كان ذلك لأنَّ أول الشهر العربي فلو بقي التأريخ على الأيام دون الليالي لسقطت من الشهر ليلة، فلذلك بني

---

[2] المصدر السابق، ص 682.

[1] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، الشرح الكبير، صـــــــ77.

التأريخ على الليالي دون الأيام، وغُلبَ المؤنث على المذكَّر، وهذا المذهب فاسد؛ لأنك إذا أرَّخت بالنظر إلى ما تقدَّم من الشهر أو من السنة وقد عُلِمَ أنَّ أول الشهر ليلة لم يسقط بذلك الليلة الأولى ببنائنا التأريخ على الأيام[2]. وليس بناؤهم التأريخ على الليالي من قبيل تغليب المؤنث على المذكر، لأنَّ التغليب إنّما هو أن يجتمع المذَّكر والمؤنث فيُغلب أحدهما على الآخر وإنَّما هذا من باب الاستغناء بالمؤنَّث عن المذكَّر.

ومنهم من قال إنَّما غُلب المؤنث على المذكر لأن المؤنّث في التأريخ قبل المذكر، لأنَّ أول الشهر العربي ليلة وإنّما غلب المذكر على المؤنث لأنّه أسبق منه، فلما كان المؤنث في هذا الباب قبل المكر غُلّب عليه، وهذا فاسد لأنَّه قد تقدم أنَّ هذا ليس من باب التغليب وإنَّما هو باب الاستغناء بالمؤنَّث عن المذكرَّ.

وأما قول العرب: سار خَمسَ عشرة بين يومٍ وليلةٍ فيتصور فيها وجهان[1]:

- **أحدهما** أن يريد أنَّ الخمس عشرة فيها ليالٍ وأيام فيكون من باب التغليب.
- **والآخر** أنَّ الخمس عشرة ليالٍ كلها لكن يتبعها من الأيام عدتُها فيكون قولهم بين يوم وليلة تأكيدًا من طريق المعنى، أو يكون أوقع العدد على المدة فجعل اليوم والليلة مدَّة فقال: خمسَ عشرةَ مدة ثم فسر فقال: من بين يومٍ وليلةٍ، فيكون هذا من باب الاستغناء.

وإذا ذكرت تمييز العدد فلا يخلو من أن يكون مفردًا أو مجموعا، فإن كان مفردًا فالأولى أن تقول: خَلَتْ أو بقيتْ، حملاً على لفظ التمييز، ويجوز خلونَ وبَقينَ على المعنى كما قال الشاعر:

فيها اثنتـــــــــانِ وأربعـــــونَ حَـــــلوبَةً سودًا
كخـــــــــــــافيَةِ الغُـــــــرابِ الأسحَـــــمِ[2]

---

[2] المصدر السابق، ص 78.

[1] المخصص، أبي الحسن علي بن إسماعيل، ابن سيده المرسي الأندلسي، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، صـــ115/17، 1971م.

واعلم أنّ الكُتَّاب اختلفوا في التأريخ، فمنهم من يؤرخ أبدًا بما مضى قَلّ أو كثُر فيقول: كتبتُ لعشرينَ ليلةً خَلَتْ من شهر كذا، ولثمانٍ وعشرين ليلةً خلت من كذا، ولا يؤرخ بما بقي لأنَّه مجهول، ألا ترى أن الشهر لا يتحقّقَ كمالُه.

ومنهم من يؤرخ بالأقل مما بقي أو مما مضى، فإن كان الأقل ما مضى أَرَّخ به، وإن كان الأقل ما بقي أرخ به، فإن تساوى الماضي والباقي جاز التأريخ بأيِّهما شئت، ومنهم من يؤرخ بالأقل مما مضى أو مما بقي، فإذا تساويا أرَّخ بالماضي، والأحسن ما بدأنا به أولا[3]، والذي يجيز التأريخ مما بقي منهم من يبنى على الكمال فيقول: كتبتُ هذا لثلاثٍ بقيت أو بقينَ، ومنهم من يذهب مذهب التحقيق فيقول: إنْ بقِيَتْ.

وقال أبي إسحاق الغافقي: أرَّخ وورَّخ، ويقال: كتبتُهُ غُرَّةَ شهر كذا، أي في أول يوم منه، ويقال: كتبته لليلتين خلتا من شهر كذا، أو بَقِيْنَ منه، أو لثلاث ليالٍ خَلَوْن، على قياس ما تقدَّم في العدد من ثلاثة إلى عشرة.

وإن لم تذكر الليالي ولا الأيام قلت: كتبته لثلاث خلون، بغير تاء، فتغلب المؤنث على المذكر، وليس في العربية شيء يغلب فيه المؤنث على المذكر إلا في هذا الباب، وفي قولهم "ضَبُعٌ" يقال للأنثى (ضَبُعٌ) وللذكر (ضِبْعان) فإذا اجتمع المذكر والمؤنث قالوا (ضَبُعان) وكان القياس (ضِبْعانان) وقد حكي قليلا[1] .

وتقول من ثلاثة إلى عشرة: خلَوْن وخلت، وخلون أحسن؛ لأنه يفسر بالجمع فيعود عليه ضمير الجمع، وفيما زاد على العشرة (خلت) أحسن؛ لأنه يُفسر بالواحد

---

[2] لعنترة من معلقته، الحلوبة تستعمل في الواحد والجمع على لفظ واحد، يقال: ناقة حلوبة وإبل حلوبة، وقيل: هي بمعنى محلوب وفعول إذا كان بمعنى مفعول جاز أن تلحقه التاء، الاسحم: الأسود، معاني القرآن 130/1، شرح السبع305، شرح العشر93، المخصص 36/7، العيني487/4، الخزانة310/3.

[3] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، صـــ80.

[1] شرح جمل الزجاجي، للغافقي، صـــ 101.

فيعود عليه ضمير الواحد قال قَالَ تَعَالَى: ﴿ ﴾[2] ثم قال: ﴿ ﴾[3] فأعاد الضمير على (اثنا عشر) ثم قال تعالى: ﴿ ﴾[4] فأعاد الضمير على الأربعة.

قال يحيي بن حمزة العلوي: أن الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله عليه السلام قال: اعلم أن التأريخ الإسلامي؛ إنما هو من حدوث الهجرة، صلوات الله على صاحبها وسلامه، وفيه لغتان: أرَّخْتُ، ووَرَّخْتُ[5]، وله أحكام تتعلق بالأسماء العددية في التذكير، والتأنيث وهو باب يغلب فيه المؤنث على المذكر، لما كان التأنيث فيه سابقًا، وهي الليلة، فلنذكر حكم التغليب، ثم نذكر كيفية جري التأريخ.

- **في حكم التغليب:** واعلم أن الأصل في التغليب إنما هو للمذكر، لأنه هو الأصل، لافتقار المؤنث إلى العلامة، فلهذا كان المذكر هو الأصل، ولاختصاص التذكير بمزية الفضل، أما شرعًا، فإن الله تعالى جعل للرجال مزية على النساء، وخص الذكور بخصائص ليست للنساء. وأما عرفًا، فالظاهر فيما بين العقلاء نزول مراتبهن في العقل، والخصومات، وركة الأحوال في جميع التصرفات، فلأجل هذا غلب حكم التذكير على التأنيث في جميع الخطابات، ونذكر من ذلك خمسة أمور[1]:

1. جميع السلامة بالواو والنون، فإنك تقول: زيد والهندات سائرون، وعمرو والنساء خارجون.
2. التثنية في نحو قولك: القمران، فإنه تثنية للشمس والقمر، لكنه غلب حكم القمر لما كان مذكرًا على لفظ الشمس، وثني القمر فقيل: القمران، لما ذكرناه.

---

(2) سورة التوبة، من آية :36.

(3) سورة التوبة، من آية: 36.

(4) سورة التوبة، من آية :36.

(5) المنهاج في شرح الجمل، للإمام يحيي بن حمزة العلوي، صـــ 521.

(1) المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ص522.

3. الضمير المرفوع فإنه إنما يكون للمذكرين، فإذا اجتمع مذكر ومؤنثان غلبت فيه حكم التذكير، فقلت فيه: زيد والهندات خرجوا، وعمرو والنساء خرجوا، ولا تقول: دخلن، ولا خرجن.
4. حكم الضمير المنصوب والمجرور، فإنك تقول: زيد والهندات ضربتهم، وعمرو والنساء أخرجتهم، ولا تقول: أخرجتهن، لأن الضمير الأول للمذكرين، والثاني للمؤنثات، وفي المجرور تقول: زيد والهندات غلامهم قائم، ولا تقول: غلامهن، لأجل التغلب.
5. العدد، كقولك لرجل معه خمس نسوة: هذا سادس ستة، ولا تقول: ست، فتثبت الهاء في ستة، لأنها إنما تثبت في عدد المذكرين.

فهذه مواضيع التغليب، وهذا الصنع مستمرًا في جميع المواضع، أعني تغليب المذكر على المؤنث، عند اجتماعهما، كما أوضحناه، إلا في التأريخ فإنهم اعتزموا فيه على تغليب حكم المؤنث، والسر فيه هم أن التقدير حكم التأريخ إنما هو على ذكر الأيام والليالي، والليلة السابقة من كل شهر، فلو حملنا التأريخ على الأيام، لأسقطنا حكم الليلة من الشهر، ولا سبيل إليه، فلهذا أنث التأريخ[1].

وسوف نبين هنا كيف جرى التأريخ في التذكير والتأنيث:

اعلم أن هذا الأمر إذا كان حادثًا في أول ليلة من الشهر، فإنه يقال في أريخه: غرة شهر كذا، ومستهل شهر كذا، ولا تقول: حصل في ليلة خلت، لأنه يكون كذبًا، لأنها غير خالية وأنت فيها، فإذا خلت الليلة قلت: كان ذلك لليلة خلت، إذا كنت في يومها،

---

[1] ذهب بعض النحاة إلى أن هذا ليس من باب تغليب المؤنث على المذكر وإنما هو من باب الاستغناء. ينظر: شرح جمل الزجاجي 77/2–79، وشرح الكافية الشافية، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد بن عبد الرحمن العريفي، وناصر بن يحيي ، وعبد الله بن عبد الرحمن الهذيل، وفهد بن على المساعد، دار ابن حزم، 1691/3، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق محمد السيد عتمان، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ج375/1، سنة 2011.

ولا تقول: ليوم خلا، لأنه غير خالٍ وأنت فيه، وهكذا القول فيما عدى ذلك. فإذا مضت من الشهر أيام وليالٍ فذلك يكون على وجهين:

- **أولهما:** أن يكون الحال في النصف الأول من الشهر، فهذا يكون على أوجه ثلاثة:

1. أن يفضل ذكر الليالي والأيام، وإذا كان الأمر كما قلناه فإنك تقول في هذا: كان هذا الأمر لخمس خلون، ولسبع خلون، فها هنا يكون الحكم للمؤنث فتأتي بضميره وهو النون وتسقط التاء من العدد، دلالة على أن الليالي هي المعتبرة وأن الحكم لها، وهذا مشروط، أعني تغليب المؤنث بأن لا تذكر الأيام بحال[2].
2. أن تذكر الأيام في التأريخ، فتقول: كان الأمر لخمسة أيام، ولسبعة أيام خلت، فيكون الحكم هاهنا للمذكر، فتأتي بالتاء في العدد، وبالتاء في خلت، دلالة على أن الاعتبار بالأيام دون الليالي.
3. أن يجمع بين المذكر والمؤنث، فتقول على هذا: كان الأمر لإحدى عشرة، أو ثلاث عشرة بين يوم وليلة، فمنهم من يغلب حكم التأنيث لأنه هو الأصل في التأريخ كما ذكرناه، فيقول: لخمس عشرة فيسقط التاء من العدد، ومنهم من يغلب حكم التذكير؛ لأنه هو الأصل مطلقًا، فيأتي على هذا بالتاء في العدد، فتقول: لخمسة عشر، فأما إذا لم تذكر الأيام والليالي، أو ذكرت الليالي وحدها، فإنك تغلب التأنيث لا محالة.

- **وثانيهما:** أن يكون الحال في النصف الآخر من الشهر، وهو يكون على ما فصلناه من الوجوه الثلاثة، فإن أغفلت ذكر الأيام والليالي غلبت التأنيث بكل حال، وإن ذكرت الأيام وحدها غلبت حكم التذكير، وإن ذكرتهما جميعًا كان على الخلاف الذي ذكرناه في تغليب أحدهما، خلا أنك تقول في النصف الأول: خلت وخلون، وتقول في النصف الآخر: بقيت وبقين[1].

---

[2] شرح الكافية الشافية، 1691/3، وارتشاف الضرب 376/1.

[1] المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ص524.

هذا هو الذي عليه التعويل عند أكثر النحاة، وأكثر الكتاب على هذا التقدير الذي لخصناه، وقد حكي عن بعض الفقهاء[2]: إدخال حرف الشرط في آخر الشهر، فيقول: لخمس إن بقين من الشهر، حرصًا على إدخال الشك بالشرط، لأن الشهر ربما تّمَّ، وربنا نقص، فادخلوا الشرط احترازًا عن هذا.

قال أبو عبد الله الفخار: أن التأريخ يكون بعدد الليالي والأيام، ولا يخلو من أربعة أوجه[3]:

1. أن تذكر الأيام فقط.
2. أن تذكر الليالي فقط.
3. أن تجمع بين الليالي والأيام.
4. أن تسكت عن ذكرهما.

فالوجه الأول يكون فيه العدد بتاء التأنيث؛ لأنه مضاف إلى ما واحده مذكر لقولك: كتبته لخمسة أيام خلت من كذا، والأوجه الثلاثة الباقية يكون اسم العدد فيها بغير تاء بمنزلته مع المؤنث، وهنا نذكر سؤال هل ذلك من باب تغليب المؤنث على المذكر أولا؟

والإجابة هنا، أما إذا قلت: كتبته لخمس ليالٍ، فأمره بيّن؛ لأنَّ اسم العدد مضاف إلى ما واحده مؤنث، فوجب أن يكون بغير علامة على الأصل في ذلك، وأما إذا قلت: كتبته لِستٍّ بين يوم وليلة، فهو من باب تغليب المؤنث على المذكر، لأن المراد لست/ ليالٍ وستة أيام، فاللفظ يَعُمُّ المذكر والمؤنث، فكان ذلك من باب التغليب، وأما إذا قلت: كتبته لست خَلَوْنَ، فقال قومٌ: إنَّ هذا من باب تغليب المؤنث أيضًا[1].

---

[2] الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، ابن الخباز، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله شمس الدين، تحقيق حامد محمد العبدلي، ج571/2، الناشر دار الأنبار، بغداد– الرمادي، 1990م. وشرح الكافية، 158/157/2.

[3] أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، ص654.

[1] أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، ص565.

وقد جاء في العربية تغليب المؤنث على المذكر في مواضع قليلة، جملتها أربعة مواضع[2]:

1. هذا الباب على الوجه الذي ذكرناه[3]
2. ضبعٌ وضِبعان، فضبع اسم خاص بالمؤنث، وضِبعان خاص بالمذكر، فإذا ثنيت غَلَّبت المؤنث فقلت: ضبُعانِ، وكان القياس ضبعانان، وقد حكاه أبو زيد قليلا.
3. ابن وبنت، فيما لا يعقل، فيما لا يعقل، تقول: ابن لبون، وبنت لبون، فإذا جمعت قلت: بنات لَبونٍ، ومنه: بنات نَعْشٍ.
4. إذا كان الفعل مسندًا إلى معطوف ومعطوف عليه، وكان المعطوف عليه مؤنثًا كقولك: قامت هند وزيد، فإنك تغلب المتقدم منها للزومه، وعدم لزوم الثاني.

وأما قوله تبارك وتعالى: ﴿ ﴾[4] فيحتمل أمرين:

1. أن يكون من باب تغليب المذكر وإن تأخر للزومه لزوم الأول، لقوله: جمع، وهذه المادة تلزم شيئين فأكثر، فلما استوى الثاني مع الأول في اللزوم وجب تغليب الأصل على القياس المطرد.
2. أن يكون إسقاط العلامة من حيث كان تأنيث المعطوف عليه مجازيا، وهذا ثاني وجه، والله أعلم، لقوله تعالى في الآية الأخرى ﴿ ﴾[5] وقرئ بالتاء

---

[2] قال ابن خالويه في كتاب ليس له :194 ليس في كلام العرب مؤنث غلبه المذكر إلا في ثلاثة أحرف في التاريخ: صمت عشرًا يَردُ على الليالي؛ لئلا ينقص الشهر يومًا، ولا تقل عشرة، ومعلوم أنّ الصوم لا يكون إلا بالنهار، وتقول سرت عشرًا بين يوم وليلة، والثاني أنك تقول الضبع العرجاء للمؤنث، والمذكر ضبعان فإذا جمعت بين الضبع والضبعان قلت: ضَبُعان.....والثالث النفس فيقال: ثلاثة أنفس على لفظ الرجال" واذظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري: 676، ودرة الغواص:99، وانظر تذكرة النحاة: 466.

[3] هذا مذهب الزجاجي في الجمل:45، وقال ابن مالك وابن عصفور وأبو حيان: إنه ليس من تغليب المؤنث على المذكر، شرح الكافية: 1690، وشرح الجمل: 78/2، وارتشاف الضرب: 375/1.

[4] سورة القيامة: آية 9.

[5] سورة الرعد: آية 16.

والياء[6]، فالقراءة بالتاء على القانون الذي ذكرناه من تغليب حكم المتقدم، والقراءة بالياء من باب إسقاط العلامة مع التأنيث المجازي.

اختلف الناس فيما يقع به التأريخ، فمنهم من قال: يقع بالأقل من الماضي، أو المستقبل، فتقول: (كتبته لثلاثٍ خَلَوْنَ)، إلى أربعَ عَشْرَة خَلَتْ، وكذلك في الباقي، فإذا انتصف الشهر كنت مخيرًا في التأريخ بالماضي أو الباقي، لتساويهما، فإذا أرخت بالباقي بنيت على الكمال؛ لأنه الأصل، هذا هو قول الجمهور[7].

قال أبو عثمان: العرب تقول: الأجذاع انكسرن، والجذوع انكسرت، لأن الأول من جموع القلة، والثاني من جموع الكثرة، فجرى ذلك كله على حكم العدد، وكذلك قال أبو على الشلوبين، وقال غيره: إن العدد هو المحمول على ما قاله أبو عثمان في الأجذاع والجذوع، وهذا كله إنما هو على وجه الاستحسان[1].

ثم قال: (وكذلك تقول لرجل مع خمس نسوة: هذا سادس ستة) إلى آخره، في مثل هذه المسألة يكون التغليب؛ لأن التغليب إنما يكون في لفظ يعم المذكر والمؤنث فيجرى حكم أحدهما على الآخر، فلذلك تقول: هذا سادس ستةٍ؛ لأن ستة لفظٌ يَعُمُّ المذكر والمؤنث، إلا إنك إذا جئت بعدد بمعطوف ومعطوف عليه غلبت المتقدم فيمن يعقل كقولك: عندي ست نساء ورجال، وستة رجال ونساء، إلا أن يكون مفصولا بـــ(بين)، فإنك تغلب فيه المذكر، تقدم أو تأخر، كقولك: اشتريت خمسة عشر، بين عبد وجارية، أو بين جارية وعبد[2].

---

[6] قرأ بالياء حمزة والكسائي وأبو بكر، وقرأ بالتاء المثناه من فوق ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وابن عامر. السبعة:358، وحجة القراءات:372.

[7] أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، ص658.

[1] انظر شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين توفى 672هـــ، المحقق د/عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 143/2، 1990م.

[2] أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، ص660.

وقال ابن هشام الأنصاري: " التأريخ محمول على الليالي دون الأيام لأن أول الشهر ليلة فلو جل التأريخ على الأيام سقطت من الشهر ليلة، فتؤنث التأريخ لما ذكرت لك فتقول: كتبتُ لخمس خَلَوْنَ من الشهر، ولِست خلونَ، فَيَقَعُ التأريخ على الليالي دون الأيام، وقد عُلم أن مع كل ليلة يوما. إعرابه:

كتبتُ: فعل وفاعل، لخمس: خفض باللام الزائدة، وحذفت الهاء من خمسة لأن العدد لمؤنث وهي الليالي، خلون: فعل ماضٍ، والنون علامة جمع وإضمار للمؤنث وهي فاعلة، وليس في العربية موضع **يُغَلّب** فيه المؤنث على المذكر إلا في التأريخ، وفيما سوى ذلك **يُغَلَّب** المذكَّرُ على المؤنث، فنقول: الهندات وزيدًا خرجوا|، وكذلك تقول: لرَجُل معه خَمْسُ نِسْوَةٍ. هذا سادِسُ ستَّةٍ أي أَحدُ سِتةٍ **فيغلب** المذكّر على المؤنث وتَثْبِتُ الهاء في ستة إلا في التأريخ فإنك تقول: كتبت خلت من الشهر، ولثلاث عشرة بقيت[3]. إعرابه:

كتبت: فعل وفاعل، لإحدى عشرة: خفض باللام الزائدة، ليلة: تمييز، ولثلاث عشرة: معطوف، وحذفت الهاء من الثلاث وادخلتها في العشرة لأن العدد لمؤنث فسرته بجمع قلت: كتب لأربع خلون، ولعشر بقين.

الخاتمة

وفي نهاية البحث خلص الباحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي أسلمت إليها الدراسة:

أولا النتائج:

- الحكم النحوي كان حاضر بكل أشكاله ومراتبه عند كل الشراح، ينصون عليه أثناء تقرير الأحكام.

---

[3] شرح جمل الزجاجي، لابن هشام الانصاري، ص227.

- لم يختلف الشراح عن النحويين من استخدام تلك المصطلح وإقراره دون أن نرى ظلالا لما اعترض به المحدثون على الأحكام النحوية من جهة الاضطراب، وعدم الوضوح الكمي لمصطلحات الأحكام النحوية.
- ترى الدراسة أن يعتني الباحثون بدراسة الأحكام النحوية في كتب النحاة بشيء من التوسع؛ للوقوف على رأي قائم على الاستقراء التام حول تلك الأحكام التي شابها نوع من الغموض مما أدى إلى نشوب خلاف وجدال حولها عند المعاصرين.
- يوصي الباحث بأن يوجه الباحثون عنايتهم إلى دراسة هذه الشروح، وتناولها من زوايا نحوية مختلفة، نظرا لتوافر مادة ثرية حوتها هذه الشروح.

المصادر والمراجع

- **كتاب الجمل للزجاجي**، لمؤلفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠ه)، تحقيق على توفيق الحمد، منشورات مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى، سنة النشر:١٩٨٤م.
- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للسيد البطليوسي (ت٥٢١ه)**، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، واحتوى على (٣٧٦ صفحة)، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ٢٠٠٣م.
- **شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩ه)**، تحقيق الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، احتوى على (١٢٣٢ صفحة)، جامعة أم القرى بالسعودية، ١٩٩٩م.
- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩ه)**، تحقيق دكتور صَاحِب أبو جنَاح، واحتوى على (١٣٣٦ صفحة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م.
- **شرح جمل الزجاجي لابن الضائع الأندلسي (ت٦٨٠ه)**، تحقيق الدكتور يحيى عَلوان حسون، واحتوى على (١٧٤٤ صفحة)، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠١٦م.

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت٦٨٨ه)**، تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، احتوى على (١٢٣٢ صفحة)، دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان، ١٩٨٦م.
- **شرح جمل الزجاجي لأبي إسحاق الغافقي (ت٧١٦ه)**، دراسة وتحقيق إبراهيم اليوسفي، احتوى على (٤٢٣صفحة)، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، اسطنبول– تركيا، ٢٠٢٠م.
- **المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ه)**، تحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي، احتوى على (١٢١٣ صفحة)، مكتبة الرشد – الرياض بالسعودية، ٢٠٠٩م.
- **شرح جمل الزجاجي لابن هشام (ت٨٦١ه)**، تحقيق الدكتور على محمد عيسى المدرس بكلية الشريعة ببغداد، واحتوى على (٤٨٨ صفحة)، الناشر عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥م.
- الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية – مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- الإحكام في أصول الأحكام، للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي، أشرف على نسخة: أحمد شاكر، مطبعة الإمام – مصر.
- إحياء النحو، مؤلفه إبراهيم مصطفى، الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير، الدين الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1(1418هـ/ 1998م).
- أساس البلاغة، الزمخشري، جاد الله أبو القاسم محمود بن عمر، دار صادر، بيروت، طبعة1965م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، المؤلف عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي.

- أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، المؤلف: عبد القادر مرعي العلي بني بكر، الناشر: عالم الكتب الحديث.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، الأوسي، قيس إسماعيل، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، وزارة التعليم العالي، 1988م.
- الأساليب النحوية "د/ محسن علي عطية: الطبعة الأولى (1428هـ /2007 م) دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان –الأردن.
- الأساليب النحوية في ضوء القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، علي حسن مزيان، دار أساريا للطباعة والنشر، ليبيا، 2001 م، ص11.
- أساليب النفي والتوكيد في شعر رثاء شهداء انتفاضة الأقصى، جمال محمد النحال.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، المؤلف: شهاب الدين القرافي، تحقيق: د/طه محسن. الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بغداد 1982.
- أسرار العربية، المؤلف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، الناشر: المجمع العلمي العربي، دمشق.
- الأسلوب والنحو، المؤلف الدكتور محمد عبد الله جبر –كلية الآداب – جامعة الإسكندرية، الناشر: دار الدعوة للطبع والنشر، الطبعة الأولى: 1409هـ /1989م.
- أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، خليل أحمد، عمايرة، (1982هـ).
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والاسلام، ابن حبيب، أبو جعفر محمد: تحقيق عبد السلام هارون، ط مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية 1973م.
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، المؤلف: محمد بن علي الجرجاني، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، حققه عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – ابراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق 1407هـ /1987م.

- الأصول في النحو، المؤلف: ابن السراج أبي بكر محمد بن السري، بن سهل النحوي، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.